



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة القادسية  
كلية الإدارة والاقتصاد  
قسم العلوم المالية والمصرفية  
الدراسة المسائية

# فاعلية السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق

بحث تقدم به

هارون أنور سعيدان كطن

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية  
كجزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في الإدارة والاقتصاد- قسم  
العلوم المالية والمصرفية

اشراف

م.م. علاء حامد فيصل

2019 م

1440 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ ۖ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ  
رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

سورة الاسراء (85)

# الإهداء

إلى  
وطني الحبيب و شهداء العراق والواجب  
والى  
كل من ضحى من اجل امن وامان هذا الوطن الحبيب  
والى  
كل من ساعدنا في العلم والمعرفة  
والى  
أساتذة كلية الإدارة والاقتصاد كافة وبالخصوص الاستاذ  
علاء حامد فيصل لما بذله من جهد في توجيهي وله الشكر والتقدير  
والى  
كافة اخواني واخواتي الطلبة  
أوجه لهم تحياتي وجهدي المتواضع .. لكم منا التحية

# الشكر والامتنان

أقدم شكري وتقدير الى كل من ساهم في انتاج هذا  
الجهد المتواضع واطخص بالذكر الاستاذ (علاء حامد) والى  
كافة الأساتذة في كلية الإدارة والاقتصاد واخواني الطلبة  
والى شعب العراق الحبيب.

# المحتويات

ت	العنوان	رقم الصفحة
-1	الآية الكريمة	أ
-2	الاهداء	ب
-3	الشكر والامتنان	ج
-4	المحتويات	د - هـ
-5	منهجية البحث	و
-6	المقدمة	1
-7	المبحث الاول / المطلب الاول/ تعريف السياسة النقدية	3
-8	المطلب الثاني/ السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي	5
-9	اولاً/ السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي	5
-10	ثانياً/ السياسة النقدية في الفكر الكنزي	5
-11	المطلب الثالث/ اهداف وادوات السياسة النقدية	7
-12	اولاً/ اهداف السياسة النقدية	7
-13	ثانياً/ ادوات السياسة النقدية	9 - 12
-14	المبحث الثاني / المطلب الاول/ تعريف النمو الاقتصادي	13
-15	المطلب الثاني / النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي	15
-16	اولاً/ النمو الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي	15
-17	ثانياً/ النمو الاقتصادي في الفكر الكنزي	19
-18	المطلب الثالث/ اهداف وادوات النمو الاقتصادي	20
-19	اولاً/ اهداف النمو الاقتصادي	20
-20	ثانياً/ ادوات النمو الاقتصادي	21
-21	ثالثاً/ مقاييس النمو الاقتصادي	22 - 23

25	المبحث الثالث/ فعالية السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق	-22
25	المطلب الاول/ فعالية السياسة النقدية	-23
27	المطلب الثاني / مسار السياسة النقدية في العراق	-24
28	الخاتمة	-25
29	الاستنتاجات والتوصيات	-26
31 – 30	المصادر	-27

# منهجية البحث

## أولاً/ مشكلة البحث

ان عدم استقرار الانظمة المصرفية هيكلياً وتنظيمياً يجعل من النشاط المصرفي غير مواكب التطورات والاحداث الاقتصادية في الدول لذي يقتضى التعرف على توافق السياسات النقدية لتحقيق النمو الاقتصادي.

## ثانياً/ أهمية البحث

تتجلى أهمية بحثنا هذا كون الدول النامية تحتاج الى تحقيق نمو اقتصادي فعال من خلال السير وفق خطط اقتصادية رصينة ، بالإضافة الى الدور الذي يكمن أن تحدّثه السياسة النقدية في رفع النمو الاقتصادي والحفاظ على استقراره ، وهذا يجعل الدول قادرة على التدخل والتأثير في النشاط الاقتصادي من اجل تحقيق النمو الاقتصادي.

## ثالثاً/ هدف البحث

يهدف البحث الى دراسة مدى تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الدول وما هي الجوانب الرئيسية من الميزانية المؤثرة على النمو . وكذلك اقتراح بعض الاليات التي تفصل من هذه السياسة اتجاه تحقيق النمو الاقتصادي .

## رابعاً/ هيكلية البحث:

تكون البحث من مبحثين الأول بعنوان السياسة النقدية (المفهوم النظري والذي يتضمن مفهوم وأهداف وادوات السياسة النقدية وجاء في المبحث الثاني بعنوان النمو الاقتصادي والذي يتضمن مفهوم وأهداف وادوات ومقاييس النمو الاقتصادي ، وكذلك المبحث الثالث يتضمن دراسة السياسة النقدية وأثرها في النمو الاقتصادي في العراق.

## خامساً/ فرضية البحث:

تتلخص فرضية البحث بأن السياسة النقدية تحقق اهداف اقتصادية واسعة من ضمنها النمو الاقتصادي في الدول نتيجة تطور ادوات السياسات النقدية والتشريعات القانونية في اغلب الدول.

## المقدمة :

إن التطورات المستمرة التي شهدتها العالم في النصف الأخير من القرن الماضي، وخصوصاً عندما يتعلق الأمر بظهور الأزمات النقدية والاقتصادية العالمية وتفاقم بعض المشكلات الاقتصادية على غرار التضخم والبطالة وتزايد حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين العام والعجز الموازي واختلال وضعية ميزان المدفوعات لمختلف الدول وحدث الكساد للاقتصاد العالمي...إلخ. كل تلك الاختلالات أثرت على المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية الكلية وأدت إلى اختلاف الأفكار و تباين السياسات النقدية، هذا ما نتج عنه بزوغ مظهر جديد للسياسة النقدية، وقد كان لهذا المظهر أثر كبير على إبراز تزايد أهمية السياسة النقدية وكذلك قدرة السلطات النقدية للتأثير على معدل النمو المطلوب، ولا سيما أن الدولة لها من قوة نقدية وسلطة قانونية تمكنها من إصدار العديد من التشريعات والقرارات التي من شأنها تحديد المظاهر النقدية للاقتصاد الوطني، سواء تعلق الأمر بكمية وسائل النقد المتاحة أو حجم الائتمان الممنوح للوحدات الاقتصادية أو سعر الفائدة السائد على مستوى السوق النقدية.



# المبحث الاول

- **المطلب الاول/ تعريف السياسة النقدية**
- **المطلب الثاني/ السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي**
- **اولاً/ السياسة النقدية عند الفكر الكلاسيكي**
- **ثانياً/ السياسة النقدية عند الفكر الكنزي**
- **المطلب الثالث/ اهداف وادوات السياسة النقدية**
- **اولاً/ اهداف السياسة النقدية**
- **ثانياً/ ادوات السياسة النقدية**

## • المطلب الأول/ تعريف السياسة النقدية

إن مصطلح السياسة النقدية هو مصطلح حديث نسبياً، ظهر في أدبيات الاقتصاد خلال القرن التاسع عشر فقط، غير أن الذين كتبوا في السياسة النقدية كانوا كثيرين، وكانت كتاباتهم تبرز من الحين والآخر إبان الأزمات وفترات عدم الاستقرار الاقتصادي. كما شهد هذا القرن بدء الدراسة المنتظمة لمسائل السياسة النقدية على اختلافها من قبل المنظرين الاقتصاديين، وكذلك من قبل المهتمين بالاقتصاد التطبيقي أو العملي. وقد نشأ ذلك عن المشاكل التي نجمت عن الدورات الاقتصادية المتكررة، وفي القرن العشرين أصبحت السياسة النقدية ودراساتها من نواحيها المختلفة جزءاً لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية العامة للدولة.<sup>(1)</sup>

لذا تمثل السياسة النقدية أحد أهم عناصر منظومة السياسات الاقتصادية التي يمكن استخدامها لتحقيق الأهداف الاقتصادية للمجتمع. وتستهدف السياسة النقدية بالدرجة الأولى التأثير على العرض النقدي وأسعار الفائدة والتي تؤثر بدورها على مستوى الأداء الاقتصادي بشكل عام.<sup>(2)</sup> من هنا أخذ مجال السياسة النقدية اهتمام واسع من قبل المفكرين الاقتصاديين، ففتح المجال للنقاش على مصرعيه لتحديد مفهوم دقيق لهذه السياسة، فتعددت وجهات النظر، اتفقت واختلفت، والسبب ربما راجع إلى اختلاف المعتقدات الفكرية الاقتصادية لكل مفكر، أو راجع إلى اختلاف البيئة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية وحتى الجغرافية.

وعرفه فيرى كينت (kent) بأن السياسة النقدية هي مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد قصد بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل. وبنفس الاتجاه يرى براثر (Prather) بأن السياسة النقدية تشمل تنظيم عرض النقد (العملة والائتمان المصرفي) عن طريق تدابير ملائمة تتخذها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي أو الخزينة.<sup>(3)</sup>

وحسب الأستاذ الدكتور عبد المطلب عبد الحميد فإن السياسة النقدية هي مجموعة من القواعد والوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة

(1) زكريا الدوري و ديسري السامرائي- "البنوك المركزية والسياسات النقدية"- دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع- عمان- طبعة 2006- ص185.

(2) كمال أمين الوصال و محمود يونس- "اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية"- الدار الجامعية للنشر- الإسكندرية- طبعة 2004- ص311.

(3) زكريا الدوري و ديسري السامرائي- مرجع سابق- ص185.

زمنية معينة.<sup>(4)</sup> وهنا تتمثل السلطة النقدية في البنوك المركزية في أي دولة، وتبنى وتحدد السياسة النقدية للتأثير في عرض النقود أو المعروض النقدي بأدوات معينة تعرف بأدوات السياسة النقدية.

وفي نفس السياق يعرف الدكتور **عبد المجيد قدي** السياسة النقدية بأنها تعبر عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليطمأنى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين. وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود، على معدلات الفائدة وعلى شروط القروض.<sup>(1)</sup>

من هنا نجد أن السياسة النقدية هي تلك الإجراءات والتدابير التي تتخذها السلطات النقدية الممثلة في البنك المركزي، والتي تضمن التسيير الأمثل للمعروض النقدي المتداول في الاقتصاد من خلال استخدام عدة وسائل وأدوات تضمن نقل أثر السياسة النقدية عبر قنوات إبلاغ أو مسارات إلى كافة القطاعات الاقتصادية، سواء تعلق الأمر بمعالجة الاختلالات الظرفية أو حتى تحسين الظروف والأوضاع والمؤشرات التي تدل على مستوى رفاهية الاقتصاد ومحاولة الحفاظ على هذه المستويات عند حدودها الطبيعية بما يعرف بالاستقرار الاقتصادي.

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد- "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)"- مجموعة النّيل العربيّة للنشر- القاهرة- 2003- ص90.

(2) عبد المجيد قدي- "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية"- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- الطبعة الثانية 2005- ص53.

## المطلب الثاني / السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

### أولاً/ السياسة النقدية عند الفكر الكلاسيكي

أعطى الكلاسيك أهمية كبيرة للسياسة النقدية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي خاصة في مواجهة التضخم؛ حيث يرى الكلاسيك أن التغير في المعروض النقدي هو المحدد الأساسي للتغير في الإنفاق الكلي ؛ مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وإعادة توزيع الأرصدة النقدية. افترض الكلاسيك زيادة نمو كمية النقود بصورة مستمرة حتى الوصول إلى المعدل المستهدف، وأشار الكلاسيك إلى عدم أهمية السياسات الاقتصادية الأخرى وخاصة السياسة النقدية التي لا ينتج عنها سوى إعادة توزيع الموارد بين القطاعات المختلفة، بحيث لا تؤثر على الدخل إلا من خلال ما تحدد من تأثير على كمية المال.

### ثانياً/ السياسة النقدية عند الفكر الكنزي

أضعف الكنزيون من دور وأهمية السياسة النقدية في تحريك النشاط الاقتصادي في الدول النامية، ورأوا أن تأثيرها يقتصر على الإنفاق الكلي من خلال التأثير الضعيف لأسعار الفائدة؛ حيث ينتج غالباً عن ضعف نطاق الأسواق النقدية في هذه الدول وعدم تنوع الأصول النقدية كالأسهم والسندات وأذون الخزانة. واستطاع كينز أن يدخل فكرة جديدة تقول: "إن النقود كما تطلب من أجل المبادلات والاحتياط فأنها قد تطلب لذاتها وسمى هذا النوع من الطلب على النقود (دافع المضاربة) أو (تفضيل السيولة)، وبناء على ذلك قال أن المستوى العام للأسعار (التضخم) يرتبط بعامل العرض الكلي والطلب الكلي، وقال أن التشغيل الجزئي هو الحالة الطبيعية للاقتصاد، وأن كمية النقود لا تعتبر هي المحدد الأساسي للطلب، بل يتحدد الطلب بمستوى الدخل الذي يحدد قدرة الأفراد على الإنفاق (محمد، 2015).

**الطلب على المال عند كينز :** وقد وضّح كينز في نظريته العامة أن رغبة العناصر الاقتصادية في حياة أرصدة نقدية يرجع إلى أن النقود تعد بمثابة "الأصل الأكثر سيولة" نظراً لأنها تمثل الأصل الوحيد الذي يمكن تحويله، دون مرور فترة زمنية إلى أصل آخر. أو بتعبير آخر هي الأصل الوحيد الذي لا يحتاج إسالة.<sup>(4)</sup> وقد أوضح أن الأفراد يطلبون النقود لأنهم يحتاجون إلى أرصدة نقدية لإجراء معاملاتهم اليومية أو لمقابلة ما قد يواجههم من ظروف غير متوقعة وأخيراً لأنهم يفضلون الاحتفاظ بالأرصدة النقدية كأصل ذو أفضلية على الصور الأخرى لتبادل

(1) سهير محمود معتوق- "النظريات والسياسات النقدية"- مرجع سابق (طبعة 1989)- ص79.

الثروة، ومن ثم يمكن إجمال هذه العمليات في الدوافع التالية : الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط والمضاربة.

• **عرض النقد:** نقصد بعرض النقود تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة، والتي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها.<sup>(5)</sup> ويتحدد هذا الأخير وفقاً لعوامل عدة أهمها أثر كمية النقد على مستوى الأسعار بمعنى معدل التضخم، مرحلة الدورة الاقتصادية أي حالة النشاط الاقتصادي، معدل النمو الاقتصادي. ويعتبر عرض النقود متغير خارجي مستقل تتحدد قيمته من خارج النموذج،<sup>(6)</sup> ويأتي هذا وفقاً لإيمان كينز بمبدأ تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية.

• **الطلب الكلي الفعال:** يتمثل الطلب الكلي الفعال في مجموع ما يقرر الأفراد إنفاقه على السلع والخدمات، هذه الأخيرة التي تشتمل على سلع وخدمات الاستهلاك وخدمات الاستثمار. فالمنظور الكينزي أكد أن هذا الطلب لا يقف عند حد الرغبة في الشراء، بل لا بد وأن يقترن بالمقدرة على هذا الشراء، كما أنه يشمل إنفاق الوحدات الاقتصادية في مجموعها لكونه طلب كلي يختلف عن الطلب الفردي للوحدة الاقتصادية.<sup>(1)</sup> وهو المتغير المستقل الذي يحدد مستويات الاستخدام والنتاج والدخل القومي.

• **سعر الفائدة:** اعتبر التقليديون أن الفائدة ثمن للادخار، أما كينز فاعتبرها ثمناً للنقود أو ثمن التخلي أو التنازل عن السيولة.<sup>(2)</sup> فالنقود هي أصل كامل السيولة إذا ما قورنت بغيرها من الأصول الرأسمالية الأخرى، ولكي تغري الذي يحتفظ بالنقود بالتنازل عنها يجب أن يتقاضى مكافأة لقاء تخليه عن السيولة، وهذه المكافأة هي عبارة عن معدل الفائدة.

لقد اهتم كينز في نظريته بالطلب الفعال كونه العنصر الذي يحدد الدخل الوطني ومستوى التشغيل، هذا الطلب الذي يتكون من الطلب على الاستهلاك وعلى الاستثمار. وقد أوضح كينز أن معدل الفائدة يعتبر ظاهرة نقدية يتحدد من خلال التقاطع أو التعادل بين عرض النقود

(2) بلعزوز بن علي- مرجع سابق- ص49.

(3) عبد المنعم مبارك و أحمد علي الناقه- "النقود والصيرفة والنظرية النقدية"- الدار الجامعية للنشر- بيروت- طبعة 1998- ص198.

(1) بقيق ليلي اسمهان- "ميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية في الاقتصاديات السائرة في طريق النمو والانتقالية نحو اقتصاد السوق- حالة الاقتصاد الجزائري"- رسالة ماجستير- تلمسان- دفعة 2003- ص63. ولمزيد من الإطلاع ارجع إلى:

\* سهير محمود السيد حسن- "النقود والتوازن الاقتصادي"- مؤسسة شباب الجامعة- طبعة 1985- ص111-112.

\* صبحي تادريس قريصة- "النقود والبنوك"- الدار الجامعية للطباعة والنشر- طبعة 1986- ص249.

(2) بسام الحجار- "الاقتصاد النقدي والمصرفي"- دار المنهل اللبناني- بيروت- طبعة أولى 2006- ص267.

والطلب عليها بما يعرف بالتميزيل النقدي، حيث أن عرض النقود هو متغير خارجي يتحدد من جانب السلطات النقدية، أما الطلب على النقود فقد عرف منعرج كبير من خلال اهتمام كينز بدور النقود كونها تطلب لذاتها وأنها مخزن للقيمة من شأنها التأثير في النشاط الاقتصادي والحفاظ على استقراره عند المستويات الطبيعية أو المعقولة نوعا ما. بحيث أن النقود تعد عنصر غير محايد في التحليل الكينزي بحيث أي تغير فيها سواء كان بالزيادة أو النقصان من شأنه التأثير في مستويات الناتج الوطني والتوظيف.

ومنه نستنتج أن النقود في التحليل الكينزي تعتبر عنصر غير محايد، بحيث تغيرها يؤثر على مستويات الإنتاج والدخل والعمالة، وبالتالي فهو لا يفصل التحليل النقدي عن التحليل الاقتصادي العيني.<sup>(3)</sup>

### **المطلب الثالث/ أهداف وأدوات السياسة النقدية**

#### **أولاً/ أهداف السياسة النقدية**

يدرك معظم الاقتصاديين أن للسياسة النقدية إجراءات معينة تهدف من خلالها إلى تحقيق غايات معينة وتختلف إجراءات السياسة النقدية باختلاف الفلسفة الاقتصادية للبلد كما تختلف هذه الإجراءات من وقت الأخر داخل البلد الواحد . لذا يمكن أدرج أهم أهداف السياسة النقدية بما يلي:

**1- استقرار الأسعار** تعد المحافظة على الاستقرار من أهم العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي وفي المؤشرات الاقتصادية الرئيسة ومنحصر هذه الغاية في العمل على مواجهة التغيرات المستمرة والعنيفة في مستوى الأسعار نظرا لأن أي تغير في مستويات الأسعار الارتفاع يؤثر سلبا في قيمة النقود ومن ثم يترتب عليه انخفاض القوة الشرائية لها ومن ثم تترك آثار ضارة على مستوى الدخل والثروات وتخصيص الموارد الاقتصادية وبالتالي على الأداء الاقتصادي<sup>1</sup>.

**2- تحقيق أعلى مستوى للاستخدام** ويراد بضمان مستوى مرتفع من التشغيل إذ تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف

(3) بلعزوز بن علي- مرجع سابق- ص36-37.  
1 د. عامر لطفي ، النظريات الاقتصادية ، ٢٠٠٢، ص ٩٠ .

للموارد الطبيعية والبشرية واتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنب الاقتصاد من البطالة وما يرافقها من اضطرابات اقتصادية واجتماعية وتشترك في ذلك مع السياسة النقدية والتي تقوم على زيادة عرض النقد في حالة البطالة والكساد لتزويد من الطلب الفعال فيزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي وبالعكس <sup>1</sup>.

**3-** توازن ميزان المدفوعات ما هو بيان يوضح فيه قيمة جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات وجميع قروض رؤوس الأموال والذهب والاحتياطات الدولية التي تأتي من الخارج إلى داخل الدولة أو التي تخرج من داخل الدولة إلى الخارج <sup>2</sup>.

ويمكن أن تسهم السياسة النقدية في معالجة العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنك المركزي رفع سعر إعادة الخصم فيؤدي هذا بدوره إلى قيام المصارف التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض مما يؤدي إلى تقليل حجم الائتمان فيخفض الطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة مما يسبب انخفاض في مستوى الأسعار الداخلية للسلع والخدمات وتشجيع صادرات الدولة وإلى تقليل الطلب المحلي على السلع المستوردة ، ومن جهة أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة الداخلية إلى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم في المصارف الوطنية فضلا عن دخول رؤوس أموالهم إلى الدولة مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات <sup>3</sup>.

**4-** استقرار أسعار الصرف يقصد بسعر الصرف نسبة مبادلة عملة بلد ما بوحدة من عملة بلد أخرى ، ويقصد بالصرف الأجنبي تلك العملية التي بمقتضاها يتم الحصول في دولة ما على وسائل تسوية المدفوعات في بلد آخر <sup>4</sup>. وبهذا المعنى فإن المقصود بالصرف هو التبادل بين العملات بهدف تحقيق التسويات والمدفوعات الدولية ، ويعد هدف تحقيق استقرار أسعار الصرف مرتبطة بالهدف الأول وهو تحقيق استقرار الأسعار الداخلية (السعر الداخلي في الدولة) وسعر الصرف (السعر الخارجي في الدولة) أي السعر

1 فوزي حسين صاحب محمد الطرقي ، مصدر سابق ، ص ١٠

2 د. سامي خليل ، ( النظريات والسياسة النقدية والمالية ) ، الكويت ، ١٩٨٢ ، الكتاب الثاني ، ص ٧٦٩ .

3 فوزي حسين صاحب محمد الطرقي ، مصدر سابق ، ص ١١ .

4 د. محمود يونس ، مقدمة في نظرية التجارة الدولية ، كلية التجارة بجامعة الإسكندرية وببيروت ، 1986 ، ص ١٩١ .

الذي يربط بين الاقتصاديات المحلية بالاقتصاديات الأجنبية في كافة التعاملات الاقتصادية .

5- تشجيع النمو الاقتصادي أن النمو الاقتصادي يعني زيادة الناتج الحقيقي للمجتمع بمعدل أكبر من معدل نمو السكان حيث يشير النمو الاقتصادي إلى الزيادة في الكمية المحققة من إنتاج السلع والخدمات أما عبر الزمن أو بالنسبة لوحدة المدخلات المستخدمة في الإنتاج وبقياس معدل النمو الاقتصادي الايجابي ، بالزيادة المحققة في الناتج المحلي الإجمالي في سنة معينة ، مقارنة بسنة سابقة لها <sup>1</sup>.

### ثانياً/ ادوات السياسة النقدية

تظهر القوة الأساسية للسلطة النقدية الممثلة بالبنك المركزي في قدرتها على زيادة أو إنقاص حجم النقود لدى الجهاز المصرفي، وكذلك في المجتمع، وذلك عن طريق الاعتماد على مختلف الأدوات والوسائل والأساليب الفنية للسياسة النقدية. وتتمثل هذه الأدوات في الرقابة الغير مباشرة، الرقابة المباشرة الكمية والرقابة المباشرة الكيفية والوسائل الأخرى التي يمكن أن تلجأ لها السلطات النقدية، والتي تشكل في مجموعها موضوع السياسة النقدية .<sup>(1)</sup>

أ. الرقابة الغير مباشرة: وتتمثل في الأدوات والوسائل التي تمكن السلطات النقدية من مراقبة تطور الوضعية النقدية والاقتصادية عامة وذلك بصفة غير مباشرة، وتهدف في مجملها إلى التأثير على كمية أو حجم الائتمان بصرف النظر عن وجوه الاستعمال التي يراد توجيهه إليها. ويتخذ هذا النوع من الرقابة سبيله إلى ذلك عن طريق التأثير على جملة الاحتياطات النقدية المتوافرة لدى النظام المصرفي مع ما يترتب على ذلك من التأثير بطريق غير مباشر على الحجم الكلي لقروض البنوك واستثماراتها.<sup>(2)</sup>

وتعتمد هذه الطريقة على الأدوات التقليدية للسياسة النقدية وهي تشمل سعر الخصم (سعر البنك)، نسبة الاحتياطي النقدي القانوني (الإلزامي) وعمليات السوق المفتوحة.

ب. الرقابة المباشرة (الكمية والنوعية) : لقد برز هذا النوع من الرقابة على الائتمان خلال الحرب العالمية الثانية وما بعدها، حيث رمت إلى التدخل المباشر للسلطات النقدية في

1 د. سامي خليل ، ( النظريات والسياسة النقدية والمالية ) ، الكويت ، ١٩٨٢ ، الكتاب الثاني ، ص ٧٦٩ .

(1) حمدي زهير شامية- "النقود والمصارف"- دار زهران للنشر- عمان- الطبعة الأولى 1993- ص328.

(2) عادل أحمد حشيش- "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"- دار الجامعة الجديدة للنشر- مصر- طبعة 2004- ص254-255.



تحديد حجم الائتمان وتوجيهه حسب الاستعمالات المختلفة عن طريق تصعيب الحصول عليه.<sup>(3)</sup> وأدوات الرقابة المباشرة تتميز عن سابقتها كونها موجهة نحو استخدامات معينة للائتمان وليس نحو الحجم الكلي للائتمان. وفي الحقيقة، إن هذه الأساليب المعتمدة في الرقابة المباشرة على الائتمان إنما وضعت بقصد التأثير على قطاعات معينة من الاقتصاد الوطني دون التأثير على بقية القطاعات.<sup>(4)</sup>

وتتضمن وسائل الرقابة المباشرة مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لغرض تشجيع أنواع معينة من الإنفاق أو الاستثمارات المنتجة وتوجيه تدفق الائتمان إليها وإحداث التوسع المرغوب فيها، أو وقف التوسع المغالي فيه وغير المرغوب في أنواع أخرى من الاستخدامات عن طريق التأثير المباشر على الائتمان المصرفي نفسه. أي على سياسة الإقراض التي تنتهجها البنوك وغيرها من المؤسسات النقدية الوسيطة.<sup>(5)</sup> وهكذا نجد أن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية لها تأثيرها المباشر على المقرض والمقترض في آن واحد، فهي تمارس تأثيراً نوعياً وكمياً على مستوى طلب القروض وكذلك على مستوى قدرة المؤسسات النقدية على الإقراض.

ومن أهم الأساليب المباشرة التي تستخدمها السلطات النقدية لتوجيه الائتمان توجيهها ينسجم وأهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة نذكر ما يلي: تأطير القروض، التأثير أو الإقناع الأدبي، النسبة الدنيا للسيولة، تنظيم الائتمان الاستهلاكي، التعليمات والتوجيهات، الإعلام.

**ج. الفرق بين الأدوات المباشرة وغير المباشرة:** إن التحول من التحكم المباشر إلى التحكم غير المباشر في السياسة النقدية يأتي مسيراً للاتجاه العام نحو الاعتماد المتزايد على قوى السوق ( قانون العرض والطلب) في تسيير عجلة الاقتصاد، ونحو تخفيف- أو إزالة - القيود والتحرير لكافة الأدوات والسياسات الاقتصادية والنقدية والنقدية، والابتعاد عن أسلوب التوجيهات والقرارات الإدارية التحكمية. ومن أجل تحديد الفرق بين النوعين يستوجب علينا التعرض لفعالية كل نوع من أنواع الرقابة وقدرتها على تحقيق أهداف السياسة النقدية في أقل وقت وتكلفة ممكنتين، هذه التكلفة التي لا تكون مادية على العموم، إذ يمكن أن تكون معنوية من خلال المساس بهيبة أو توازن الهيكل الإداري للمؤسسات النقدية.

(3) صبحي تادريس قريصة - "النقد والبنوك" - دار النهضة العربية للطباعة والنشر - بيروت - طبعة 1984 - ص 168.

(4) د. عادل أحمد حشيش - "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي" - الدار الجامعية للنشر - بيروت - طبعة 1992 - ص 71.

(1) زكريا الدوري و يسري السامرائي - مرجع سابق - ص 216.

وما يجب التأكيد عليه أن البنك المركزي يمثل المحور الرئيسي للقطاع المصرفي وزيادة قدرته على المنافسة والتطور وذلك لما يقوم به من دور في إرساء السياسة النقدية، هذا ما يزيد من درجة المناداة إلى استقلالية أكبر للسلطات النقدية عن السلطات السياسية في البلاد، من ناحية رسم السياسة النقدية وتحديد الأهداف حسب الأولويات الممكنة بعيدا عن أية ضغوط أو خلفيات أخرى. لذا يقع على عاتق البنك المركزي في هذه الحالة مهمة الحفاظ على الاستقرار المالي وبالتالي إرساء أسس نمو اقتصادي قابل للاستمرار.

# المبحث الثاني

- المطلب الأول / تعريف النمو الاقتصادي
- المطلب الثاني / النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي
- أولاً/ النمو الاقتصادي عند الفكر الكلاسيكي
- ثانياً/ النمو الاقتصادي عند الفكر الكنزي
- المطلب الثالث / اهداف وادوات النمو الاقتصادي
- أولاً/ اهداف النمو الاقتصادي
- ثانياً/ ادوات النمو الاقتصادي
- ثالثاً/ مقاييس النمو الاقتصادي

## المطلب الاول / تعريف النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى خلفها الحكومات، وتتطلع إليها الشعوب؛ وذلك لكونه يمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع؛ إذ يعد أحد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات، كما يعد مؤشراً من مؤشرات رخائها، ويرتبط النمو الاقتصادي بمجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع تُعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره؛ كعامل توفر المؤسسات ذات الكفاءة العالية، الحكم الرشيد، المشاركة المجتمعية، البحث العلمي، الصحة والتعليم.. وبالتالي صارت عملية تحقيق مستوى نمو لا بأس به مرتبطة عضوياً بتوفر هذا المناخ المؤثر... تحاول هذه الورقة البحثية أن تقدم باختصار تصوراً عاماً عن مفهوم النمو الاقتصادي، خصائصه، عناصره، مؤشرات، وكذا أبرز النظريات التي كُتبت في سبيله تحقيقاً لغاياته الكبرى بفاعلية في نظم المجتمعات.

لقد اختلفت وتعددت الدراسات التي تناولت موضوع " النمو الاقتصادي " من حيث رؤيتها لهذه الظاهرة الاقتصادية وذلك في إطار الأفكار والمدارس والنظريات الاقتصادية، التي تباينت تحليلات روادها ومفكرها بخصوص هذه الظاهرة الاقتصادية. ويمكن أن نوضح ذلك كما يلي:

### • تعريف النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي : يرى (يرمون بار) بأنه النمو الاقتصادي : عبارة عن الزيادة الحاصلة بالثروات المتاحة والسكان . وعرفه (فرانسوا بيرو) بأنه : عبارة عن الزيادة الحاصلة خلال فترة او عدة فترات طويلة من الزمن لمؤشر ايجابي في بلد ما<sup>1</sup>.

النمو الاقتصادي : هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ونقصد بمعدل الدخل الفردي الدخل الكلي مقسوماً على عدد السكان<sup>2</sup>.

يعتبر مفهوم النمو الاقتصادي مفهوماً كمياً يعبر عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، ويعرف النمو الاقتصادي بأنه: "الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد"، كما يمكننا الإشارة إلى مفهوم التوسع الاقتصادي، الذي هو الزيادة الظرفية للإنتاج، وبالتالي نستطيع القول: إن النمو الاقتصادي هو عبارة عن محطة لتوسع الاقتصاد المتتالي، وبما أن النمو يعبر عن الزيادة الحاصلة في الإنتاج، فإنه يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج؛ أي: معدل نمو الدخل الفردي، وفقاً لما سبق فإن النمو الاقتصادي يتجلى في:

1 اسماعيل محمد قانة ، اقتصاد التنمية ، نظريات ، نماذج استراتيجيات ، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٢، ص ١١ .

2 عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، مصر ، ٢٠٠٣، ص ١١ .

- زيادة الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين.

- ارتفاع معدل الدخل الفردي.

كما يمكن للنمو أن يكون مصاحباً لتقدم اقتصادي إذا كان نمو الناتج الوطني أكبر من معدل نمو السكان، أو أن يكون غير مصاحب بتقدم اقتصادي إذا كان معدل نمو الناتج الوطني مساوياً لمعدل نمو السكان، بينما إذا كان معدل نمو السكان أرفع من معدل نمو الناتج الوطني فإن النمو حينئذ يكون مصحوباً بتراجع اقتصادي<sup>1</sup>.

ويعتبر النمو الاقتصادي شرطاً ضرورياً، ولكنه غير كافٍ لرفع مستوى حياة الأفراد المادية؛ فالشرط الآخر هو طريقة توزيع الزيادة المحققة على الأفراد، التي تعد موضوعاً شائكاً مرتبطاً بطبيعة النظم الاقتصادية والسياسية في كل دولة.

من جانب آخر يعرف سيمون كازنت - الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد سنة 1971 - النمو الاقتصادي بأنه: "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وتستند هذه الإمكانيات المتنامية إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والأيدولوجي المطلوب لها".

من هذا التعريف نلاحظ مجموعة من السمات، منها:

- التركيز على النمو طويل الأجل، وبالتالي على النمو المستدام وليس العابر.

- دور التقنية المركزية في النمو طويل الأجل.

- ضرورة وجود تكيف مؤسسي وأيدولوجي، مما يظهر أهمية النظام المؤسسي في عملية النمو.

المهم في هذا التعريف أنه يقلص الفجوة بين النمو الاقتصادي كفعل تلقائي، وبين التنمية الاقتصادية كفعل إرادي؛ فالنمو الاقتصادي المستدام هو نتيجة لسياسات ومؤسسات وتغييرات هيكلية وعلمية، وبالتالي ليس مجرد عملية تلقائية كما كان سائداً في الأدبيات الكلاسيكية<sup>2</sup>.

أما جون ريفوار فيعرفه بأنه: "التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية، بحيث الوضعية التي يصل إليها الاقتصاد هي في اتجاه واحد نحو الزيادة لهذه الأخيرة، وبصفة أدق يمكن تعريف النمو بالزيادة في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي<sup>3</sup>.

1 مقدم مصطفى، بحث حول النمو الاقتصادي، [www.startimes.com](http://www.startimes.com).

2 ربيع نصر، رؤية للنمو الاقتصادي المستدام في سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ص: 05.

3 جمعة حجازي، مفاهيم التنمية. [pdf0473www.ina-syrie.com/tbl\\_images/file](http://pdf0473www.ina-syrie.com/tbl_images/file).

أما الاقتصادي الأمريكي كوزينتنس فيعتبره إحداه أثر زيادات مستمرة في إنتاج الثروات المادية، ويعتبر الاستثمار في رأس المال المادي والبشري - فضلاً عن التقدم التقني وكفاءة النظم الاقتصادية - هو المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي؛ فرأس المال المادي والبشري يؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية العامل وتنمية القوى العاملة من حيث التدريب والتأهيل إلى الحد الذي يزيد من نسبة القوى الفاعلة اقتصادياً، أما التقدم التقني فهو يعني استخدام أساليب تقنية جديدة من خلال الاختراع أو الابتكار، فضلاً عن عنصر المخاطرة في المنشآت الإنتاجية، أما النظم الاقتصادية فتظهر كفاءتها من خلال نقل الموارد إلى المجالات التي تحقق اقتصاديات الحجم والوضع الأمثل للإنتاج<sup>1</sup>.

## المطلب الثاني / النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي

### أولاً/ النمو الاقتصادي عند الفكر الكلاسيكي

يرتكز التحليل الكلاسيكي على المبادئ والأسس التي تدعم الأفكار المفسرة لعمل النظام الرأسمالي الحر، والتي يمكن توضيحها بإيجاز كما يلي: الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة، الملكية الخاصة، مبدأ المنافسة الحرة، المرونة الكاملة لكل من الأجور والأسعار، عدم خضوع العمال للخداع النقدي. قانون ساي (Say) " للمنافذ " الذي يقضي بأن العرض يخلق دوما طلباً مساوياً له، مبدأ حيادية النقود كونها مجرد ستار يخفي وراءه حقيقة المبادلات. فالنقود هنا ليست سوى عربة لنقل القيم. (2)

وفقاً للتحليل الاقتصادي التقليدي، يرى أصحاب هذا الفكر أو هذه المدرسة أن أساس قيام التحليل الكلاسيكي يتركز على الافتراضات التالية:

❖ ثبات حجم الإنتاج أو المعاملات، فقانون ساي للأسواق الذي يعتبر أن العرض يخلق طلباً مساوياً له، فالإنتاج يخلق معه قوته الشرائية بمعنى أن كل إنتاج يخلق معه إنفاقاً مساوياً له، وأن حدوث أي خلل في التوازن ما بين العرض والطلب سرعان ما يزول بفعل آلية السوق أو جهاز الأسعار.

1 توفيق عباس عبد عون المسعودي، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق - دراسة تطبيقية)، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 26، المجلد السابع، نيسان 2010، ص: 28.  
(2) بلعزوز بن علي- "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- الطبعة الثالثة 2008- ص10.

❖ ثبات سرعة دوران النقود على الأقل في المدى القصير، لأنها تتحدد بعوامل بطيئة التغير \* ومستقلة عن كمية النقود.

❖ ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود، وفق علاقة طردية تناسبية.

لقد اعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن النمو الاقتصادي يتم تلقائياً دون الحاجة إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية- وقد اعتمدوا في ذلك على فروض معينة دفعتهم إلى عدم تصور إمكانية حدوث بطالة على مستوى الاقتصاد القومي ككل وإلى القول بأن التوازن الاقتصادي يتحقق دائماً عند مستوى التشغيل الكامل - وقد قادهم ذلك للاعتقاد في حياد النقود بحيث يقتصر أثر التغيرات التي تحدث في كمية النقود على إحداث تغيرات مقابلة في قيمتها دون المساس بالنشاط الاقتصادي.

ويتطلب دراسة حياد النقود في النظرية الكلاسيكية تحليل النموذج الكلاسيكي في التوازن الاقتصادي الكلي بدءاً بدراسة التوازن في القطاع الحقيقي - والذي يضم دراسة دالة الإنتاج، توازن سوق العمل، ثم التوازن في سوق السلع والخدمات (السوق الحقيقي)-، ونعمد بعد ذلك إلى دراسة التوازن في القطاع النقدي، ثم نتوصل إلى تحليل ودراسة مدى استقلال الجانب العيني للنشاط الاقتصادي عن الجانب النقدي له وهو ما يفيد تأكيد حيادية النقود.

\* دالة الإنتاج : مع افتراض الكلاسيك ثبات عنصر رأس المال ومستوى المعرفة الفنية أصبح حجم الإنتاج يعتمد على متغير واحد ألا وهو عنصر العمل وذلك في الأجل القصير، أي يعتمد على درجة توظيف القوة العاملة ومن ثم تأخذ دالة الإنتاج الكلي الشكل التالي :

$$Y = f (L, K, T)$$

حيث Y : يمثل الإنتاج الكلي (الدخل الوطني).

L : يمثل مستوى العمالة أو التوظيف وهو مقدار متغير.

K : يمثل عنصر رأس المال وهو مقدار ثابت في المدى القصير.

T : درجة التقدم التقني والإبداع.

ومنه يصبح تركيب دالة الإنتاج من الشكل :  $Y = f (L) \dots^{(1)}$

ودالة الإنتاج هذه تعد بمثابة دالة متزايدة بالنسبة لعنصر العمل، بمعنى أن زيادة العمالة يترتب عليها زيادة الإنتاج، غير أن هذه الزيادة في الناتج تكون بمعدل متناقص نظراً لسيادة

---

\* هذه العوامل نذكر منها: عادات المجتمع المتعلقة بالمدفوعات، درجة كثافة السكان وتوزيعهم، انتشار المؤسسات المالية ودرجة التكامل الرأسي بين المؤسسات الإنتاجية.

(1) سهير محمود معتوق- "النظريات والسياسات النقدية"- الدار المصرية اللبنانية- القاهرة- الطبعة الأولى 1989 - ص42.

ظاهرة " تناقص الغلة "، ومعنى ذلك أن الإنتاجية الحدية للعمل تعد موجبة ولكنها تتناقص بصفة مستمرة.

\* **توازن سوق العمل** : نلاحظ أن حجم تشغيل القوة العاملة بالنسبة للمشروع الفردي أو على مستوى الاقتصاد الوطني ككل، يعتمد على سلوك الطلب والعرض الخاص بالعمل.

**1. الطلب على العمل** : يعتبر الطلب على العمل وفق النموذج الكلاسيكي دالة متناقصة لمعدل الأجور الحقيقية، ويمكن التعبير عن ذلك على النحو التالي :  $L_d = L$  (W/P)

حيث  $L_d$  : يمثل مستوى الطلب على العمل الصادر من المنتجين.

$W/P$  : مستوى الأجور الحقيقية.

$W$  : مستوى الأجور النقدية (الاسمية).

$P$  : المستوى العام للأسعار.

**2. عرض العمل** : ويقصد به كمية العمل التي يقبل الأفراد تقديمها للمشروعات مقابل الأجور المختلفة (الأجور الحقيقية) السائدة في السوق. والعلاقة بين عرض العمل ومعدل الأجور الحقيقية هي علاقة طردية، أي أن عرض العمل  $L_s$  دالة متزايدة لمعدل الأجور الحقيقية  $W/P$ . ويمكن التعبير عن ذلك كما يلي:  $L_s = L (W/P)$

حيث  $L_s$  : يمثل مستوى عرض العمل الصادر عن العمال.

يتحدد التوازن في سوق العمل بتقاطع كل من منحنى الطلب على العمل ومنحنى عرض العمل. ووفقا للتحليل الكلاسيكي يعد المستوى التوازني للتشغيل بمثابة المستوى الذي يتحقق عنده التشغيل الكامل للقوة العاملة.

\* **توازن سوق السلع والخدمات** : يرى الكلاسيك أن قانون المنافذ لساي الذي يقوم على أن العرض يخلق طلبا مساويا له، لا ينطبق فقط على الاقتصاد العيني، وإنما افترض الكلاسيك أنه ينطبق أيضا على الاقتصاد النقدي.

ويرى رواد هذه المدرسة أن الادخار لا يمثل سوى صورة أخرى من صور الإنفاق وهو الإنفاق على شراء سلع الاستثمار، بمعنى أن كل ادخار سوف يتحول بالضرورة إلى استثمار وذلك بفضل معدل الفائدة الذي يحتل مكانة هامة في النظرية الكمية التقليدية حيث يمثل الوسيلة التي بفضلها يظل قانون ساي قائما وينطبق في ظل اقتصاد نقدي.



ومن ثم يمكن التعبير عن دالتي الادخار والاستثمار في الفترة القصيرة عند التقليديين على النحو التالي:

$$I = f(i^-) \quad , \quad S = f(i^+)$$

حيث  $I$  : يمثل الاستثمار (دالة تابعة سلبيًا لمعدل الفائدة).

$S$  : يمثل الادخار (دالة تابعة ايجابيًا لمعدل الفائدة).

\* **توازن السوق النقدي** : من خلال تحليل المرتكزات التي تقوم عليها نظرية كمية النقود، نجد أن الكلاسيك في معادلة التبادل اهتموا فقط بجانب العرض النقدي على أن النقود هي وسيلة للتبادل فقط، في حين أن فكرة النيوكلاسيك في معادلة الأرصدة النقدية - معادلة كمبردج- أعطت للنقود دورًا جديدًا كونها مقياس للمدفوعات الآجلة ومخزن للقيمة، بمعنى أنهم اهتموا أكثر بجانب الطلب على النقود، والمصعب المشترك بينهما في أن هنالك علاقة طردية تناسبية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار مع بقاء الأشياء الأخرى ثابتة سواء كانت متغيرات نقدية أو حقيقية.

وقد افترض التقليديون في نظريتهم السابقة أن العرض النقدي هو متغير مستقل تتحكم فيه سلطة مستقلة تمامًا عن الدولة، وذلك في ظل غياب تدخل الدولة كأولى المبادئ التي نادوا بها. ووفقًا لضمان انطباق قانون المنافذ لساي على الجانب النقدي للنشاط الاقتصادي فإن التوازن في السوق النقدي في ظل الفكر التقليدي يتحقق عندما يتساوى العرض النقدي مع الطلب على النقود.

\* **استقلال الجانب العيني عن الجانب النقدي للنشاط الاقتصادي - الثنائية -** : يرى التقليديون أن النشاط الاقتصادي له وجهان أو جانبان: **الجانب العيني (الحقيقي)** لهذا النشاط والذي يتحدد فيه حجم السلع والخدمات التي يتم إنتاجها ويتم توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة على مختلف أوجه الاستخدامات تحت تأثير قوى العرض والطلب، التي تتولى تحديد الأسعار النسبية لمختلف السلع والخدمات. ويحدث التوازن في هذا القطاع دائمًا عند مستوى التشغيل الكامل لجميع الموارد الاقتصادية المتوافرة للمجتمع، بحيث أي انحراف عن هذا المستوى يعد بمثابة ظاهرة مؤقتة ويتم تصحيحها تلقائيًا. أما **الجانب النقدي** للنشاط الاقتصادي فهو الذي يتم فيه تحديد المستوى العام للأسعار، ويرى أصحاب هذه النظرية أن هذا الجانب لا يؤثر على الجانب العيني (الحقيقي)، فالنقود ليست سوى عربة لنقل قيم المنتجات من فريق لآخر أو

وشاح يخفي تحته الجوانب الحقيقية للنشاط الاقتصادي دون أن يكون لها أدنى تأثير عليه.<sup>(1)</sup> من هنا يرى التقليديون أن زيادة كمية النقود الموجودة في المجتمع بنسبة ما لن يترتب عليها سوى حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة دون أن يحدث أي تأثير يذكر في الجانب العيني للنشاط الاقتصادي، مما يدل على حياد النقود.

من خلال تحليل طبيعة العوامل والمتغيرات التي أدت إلى استقلال الجانب النقدي عن نظيره الحقيقي وفق التحليل الكلاسيكي نجد أن تأثير الزيادة في عرض النقود يظهر على القيم النقدية الممثلة في المستوى العام للأسعار، الأجر النقدي والدخل النقدي. بينما تتحدد قيم المتغيرات الحقيقية في الجانب العيني منه بصورة مستقلة عن المتغيرات النقدية، وبذلك لا توجد قنوات تأثير نقدية بين القطاع النقدي والقطاع الحقيقي في النموذج الكلاسيكي. ويكون هدف السياسة النقدية وفقا لهذا التحليل هو تحقيق الاستقرار النقدي مع استبعاد أي تأثير للسياسة النقدية على الجانب الحقيقي للنشاط الاقتصادي.<sup>(2)</sup>

## ثانياً/ النمو الاقتصادي عند الفكر الكنزي

تعتبر النظرية الكينزية أول نظرية شاملة ومتكاملة للاقتصاد الكلي تبحث في كيفية تحديد مستوى الدخل والإنتاج والاستخدام في اقتصاد نقدي.<sup>(3)</sup> لذا يلزم علينا الإلمام بأوجه التشابه والاختلاف بين النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية، من خلال تسليط الضوء أكثر على دور النقود في النشاط الاقتصادي وكيف يؤثر تغير مستوى هذه الأخيرة على مستوى الإنتاج والدخل والاستخدام والأسعار.

وفيما يلي تظهر أهم المنطلقات والفرضيات التي استندت إليها النظرية الكينزية في رسم معالم الطرح الفكري الجديد:

❖ تميّز تحليل كينز بأنه تحليل مالي بحيث يصعب الفصل في تحليله بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي كما كان الحال في النظرية الكمية التقليدية.<sup>(1)</sup>

(1) سهير محمود معتوق- "النظريات والسياسات النقدية- مرجع سابق (طبعة 1989) - ص53.

(1) دحمان بن عبد الفتاح - " محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف لـ FMI - حالة الجزائر " - رسالة ماجستير - جامعة الجزائر 1997 - ص10.

(2) عبد المنعم السيد علي و د. نزار سعد الدين العيسى - "النقود والمصارف والأسواق المالية" - دار الحامد للنشر - عمان - الطبعة الأولى 2004 - ص284.

(3) سهير محمود معتوق- "النظريات والسياسات النقدية" - مرجع سابق (طبعة 1989) - ص63.

❖ لقد رفض النموذج الكينزي قانون المنافذ والقائل بأن العرض يخلق معه الطلب عليه، وما ينجم عنه من رفض سيادة التوازن الدائم والمستمر عند مستوى العمالة الكاملة.

❖ وفقا للتحليل الكينزي لا يتحدد الادخار والاستهلاك وفقا لمعدل الفائدة، وإنما نجد أنهما متغيرين تابعين لمستوى الدخل، وأما سعر الفائدة فلا يتحدد بتقاطع الادخار مع الاستثمار كما أكد عليه الكلاسيك، ولكنه يتحدد عن طريق توزيع تلك المدخرات بين حيازة الأرصدة النقدية من جانب وحيازة الأرصدة القابلة للإقراض من جانب آخر، أي بلغة فنية يتحدد سعر الفائدة في ظل مستوى معين للعرض النقدي بتفضيل السيولة. (2)

❖ إن الطلب على النقود لا يقتصر على أغراض التبادل وتغطية المصروفات المتوقعة وغير المتوقعة، وإنما يتضمن أغراضا أخرى بحكم وظيفتها كمستودع للقيمة والتي تتمثل في الطلب على النقود لأغراض المضاربة في الأسواق النقدية. (3)

❖ يؤكد كينز في تحليله على أن معدل الفائدة هو متغير مالي حيث يمثل سعر الفائدة تكلفة اقتراض الأموال لأغراض الاستثمار، لذا فإن انخفاضه يشجع المستثمرين على زيادة إنفاقهم الاستثماري وارتفاعه يجعل تكلفة الاستثمار ترتفع فتقلل من الإنفاق الاستثماري الخاص.

### **المطلب الثالث/ اهداف وادوات النمو الاقتصادي**

#### **أولاً/ اهداف النمو الاقتصادي**

يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة في إنتاج السلع والخدمات، وهو ما يعبر عنه بزيادة الناتج المحلي الإجمالي. وعادة ما يعني هذا النمو زيادة دخول الناس -في المتوسط - من سنة لأخرى. وتتدفق منافع عديدة من جراء تحقق النمو الاقتصادي:

أولاً: يحتمل أن يؤدي الاقتصاد القوي لزيادة حصيلة الضرائب المتراكمة لدى الحكومة. ثانياً: قد يؤدي النمو الاقتصادي لتبرير برامج إعادة التوزيع، ذلك أن الأكثر احتمالا أن يقبل الناس السياسات التي تعيد توزيع بعض أموالهم إلى آخرين إذا ما حققوا زيادة كبيرة في مستوى ثروتهم الشخصية.

ثالثاً: يسمح النمو الاقتصادي كذلك لعدد أكبر من الأفراد بالحصول على منافع إضافية أو زيادة المنافع القائمة من البرامج الحكومية. ومن أجل التبسيط، نفترض أن الحكومة تتعامل مع أربع مجالات فقط للإنفاق في سنة معينة. فإذا ما حقق الاقتصاد نموا في السنة التالية، فسوف

---

(4) أحمد أبو الفتوح علي الناقه - "نظرية النقود والأسواق المالية- مدخل حديث"- مكتبة الإشعاع الفنية- الإسكندرية- الطبعة الأولى 2001- ص360.

(1) عبد المنعم السيد علي و د.نزار الدين العيسى - مرجع سابق- ص431.

تصبح كعكة الميزانية أكبر. ومن منظور الميزانية، فإن هذا يعني أن المبالغ الموجهة لأوجه الإنفاق الأربعة ستصبح أكبر عن ذي قبل .

أما إذا لم يحقق الاقتصاد إلا مستوى ضئيل من النمو، فلن يحقق أي برنامج مكسبا من وراء ذلك، أو إذا ما أريد لأحد البرامج مستوى أعلى من الإنفاق، فلا بد أن يكون ذلك على حساب أحد البرامج الثلاثة الأخرى أو كلها، وهو الأمر الذي سيؤدي غالبا إلى نزاع سياسي ستكون الغلبة فيه للأقوى نفوذا لا كفاءة.

وينتج عن النمو الاقتصادي القوي إيرادات ضريبية كبيرة. وبالرغم من كون ذلك أمرا جيدا للاقتصاد القومي، إلا أنه يؤدي إلى بعض المحاذير. فإذا كان نمو الاقتصاد سريعا للغاية، فقد يؤدي ذلك لمستويات مرتفعة من التضخم، وهو الأمر الذي تريد أية حكومة أن تتجنب حدوثه. ومن الناحية النظرية، فإن مستويات النمو المرتفعة تدفع الأجور للارتفاع، ومن ثم يتوافر في أيدي الناس نقود أكثر، فيمكنهم إنفاق المزيد منها على شراء المنازل والسيارات وغير ذلك من السلع. فعادة ما تنتج الأسعار الأعلى عن طلب استهلاكي قوي، وخصوصا على السلع والخدمات في حالة ندرة المعروض منها.

## ثانياً/ أدوات النمو الاقتصادي

إن قياس النمو الاقتصادي ما هو إلا قياس كلي لزيادة السلع والخدمات المنتجة في فترة معينة مقارنة بالخبرة السابقة، أما التقدم الاقتصادي فهو الزيادة بين فترة وأخرى لمتوسط الناتج الحقيقي، متوسط الدخل الحقيقي، ومتوسط الاستهلاك الحقيقي للسكان. يتم بقياس نمو الناتج ونمو الدخل الفردي :

1. **الناتج الوطني:** هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح عليه تسمية معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، ما يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية، وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس؛ ولذا تستخدم غالباً عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان، حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها<sup>1</sup>.

---

1 مصطفى مقدم، مرجع سابق.

2. متوسط الدخل الفردي: يعتبر هذا المعيار الأكثر استخدامًا وصدقًا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد.

### ثالثًا/ مقاييس النمو الاقتصادي

هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي، وهما:

1. طريقة معدل النمو البسيط: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.
2. طريقة معدل النمو المركزي: يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيًا.

كانت هذه أهم أسس وطرق قياس النمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

إذا كان النمو يمثل التحسن الكمي لمجمل الاقتصاد بما في ذلك الموارد والنمو الديمغرافي وإنتاجية العمل، وهذا النمو يقتضي سلسلة من التغيرات في الهيكل الاقتصادي حتى نضمن استمراره - فإن التنمية الاقتصادية تعرف بأنها "سلسلة من التغيرات والتأقلمات التي بدونها يتوقف النمو"، كما تعرف أيضًا بأنها: "مجموع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المرافقة للنمو". ويمكن تعريف التنمية بأنها: "مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادًا إلى قواه الذاتية، لضمان تواصل هذا النمو واتزانته لتلبية حاجيات أفراد المجتمع، وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية"<sup>2</sup>.

فالتنمية بالمفهوم الواسع هي رفع مستدام للمجتمع ككل، وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل، كما عرفت أيضًا بأنها: "تقدم المجتمع عن طريق استتباط أساليب جديدة أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية، وخلق تنظيمات أفضل". ويوضح مفهوم التنمية التغيرات التي تحدث في المجتمع بأبعاده الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية، الفكرية والتنظيمية، من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع<sup>3</sup>.

1 بنابي فتيحة، مرجع سابق، ص: 06.

2 مقدم مصطفى، مرجع سابق.

3 صليحة مقاروسي وهند جمعوني، نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، السنة الجامعية: 2009 - 2010، ص: 4.

ويرى بونيه "أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات اجتماعية ثابتة ومحددة، وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة، في حين أن التنمية الاقتصادية تفترض تطويراً فعالاً وواعياً؛ أي: إجراء تغييرات في التنظيمات الاجتماعية للدولة".

أما الدكتور محمد زكي الشافعي فيرى أن "النمو يراد به مجرد الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أما التنمية فالراجح تعريفها بأنها تتحصل في الدخول في مرحلة النمو الاقتصادي السريع، بعبارة أخرى: تحقيق زيادة سريعة تراكمية ودائمة في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، وبما أن أي شيء ينمو لا بد له من أن يتغير، فإن التنمية لا تتحقق دون تغير جذري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي، ومن هنا كانت عناصر التنمية هي التغير البياني، الدفعة القوية والإستراتيجية الملائمة.

# المبحث الثالث

- فعالية السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق
- المطلب الأول / فعالية السياسة النقدية
- المطلب الثاني / مسار السياسة النقدية في العراق

## المبحث الثالث

### فعالية السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق

#### المطلب الاول / فعالية السياسة النقدية

إن السياسة النقدية في العراق في عقد التسعينات تميزت بكونها سياسة تكيفية هدفها الأساسي تسهيل التمويل المصرفي للعجز الحكومي ، دون إن يكون لها أي خيار في ذلك مما أفقدها الاستقلالية الموضوعية للتأثير بين السياسة المالية والتخفيض من نتائجها التوسعية والتضخمية الشديدة<sup>1</sup>.

وعليه شهدت السياسة النقدية في عقد التسعينيات إربا كا واضحا في استخدام أدواتها المعهودة فقد حددت بشكل كبير من الحرية في تطبيق أدواتها من أجل تحقيق الغاية المنشودة فيها كهدف تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وكبح جماح التضخم ، ففي أواسط التسعينيات شهد الاقتصاد العراقي ارتفاع حاد ومستمر في الأسعار نتج من :

1- حالة الحصار التي تعرض لها التراق وانعكاس تأثيراتها .

2- الأنفاق الحكومي الواسع ، وبخاصة منه مايتعلق بالأنفاق العسكري نفقات إعادة الأعمار ونظم الحوافز التي اتبعت على نطاق واسع منذ توقف الحرب وبخاصة في القطاع الزراعي وإعادة البناء

3- العجز المالي الحكومي الناتج بدوره عن الاتفاق الحكومي الواسع ونضوب الإيرادات الاعتيادية الحكومية من ضرائب ورسوم كمركية نتيجة لقيام الحكومة بالتخفيف من العبء الضريبي على السكان إجمالا من جهة ، وشحه الإيرادات عموما من جهة أخرى.

4- التمويل المصرفي للعجز ، فقد تم تمويل العجز الحاصل في الموازنة الحكومية من خلال الاستدانة داخلية من كل من البنك المركزي والمصارف التجارية وذلك لعدم توافر وسائل تمويل أخرى غير تضخمية ، وقد أدى ذلك إلى زيادات كبيرة في عرض النقد ، انعكست بشكل عملة في التداول التي فاقت بشكل نسبة 84% من عرض النقد بسبب الاقتراض من البنك المركزي من خلال حوالات الخزينة التي أصبحت الوسيلة الوحيدة لتمويل العجز ، ومن المعلوم أن التمويل بالعجز من خلال البنك المركزي يعني بالضرورة إصدارا نقديا وبالتالي زيادة ملموسة في العملة في التداول في إطار النمو الواسع في عرض النقد<sup>2</sup>.

1 عبد المنعم السيد علي ، ( الاقتصاد العراقي - الى أين ) ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢) ، ١٩٩٨ ، م ص ٧٣.

2 المصدر نفسه ص ٧٩.



وكذلك تتخذ السياسة النقدية في العراق أدواتها المباشرة وغير المباشرة لتحقيق أهدافها المتمثلة في ضمان استقرار العملة وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي وإصدار العملة ومراقبة وتخطيط النقد الأجنبي وتنظيم وتخطيط الائتمان ومراقبة الصيرفة وتعجيل النمو الاقتصادي (والعمل على إن لا يقل غطاء العملة من الموجودات عن ٥٠٪ من العملة المتداولة)<sup>1</sup>. إن الدخل في العراق يتأثر بصفة خاصة بوضع ميزان المدفوعات وسياسة الحكومة المالية وسياسة الأنفاق العام على مشاريع التنمية . . وهذه العوامل هي المسؤولة عن التوسع في عرض النقد من دون الاعتماد على ما يمنحه البنك المركزي من قروض للحكومة . فالقيود التي كان يفرضها النظام المؤسسي والمالي والاقتصادي القائم في العراق على سياسة البنك المركزي تحد من أثره في مستوى النشاط الاقتصادي واتجاهاته ، إذ إن البنك المركزي كان مهيمنا عليه من قبل وزارة المالية وليس له الاستقلالية في عمله لذلك لا يمكن المحافظة على الأسعار والتوازن النقدي من دون قيام البنك المركزي والحكومة معا باتخاذ بعض التدابير المشتركة والتي تمكن البنك المركزي في المساهمة بشكل فعال في رسم سياسة وأهداف التنمية الاقتصادية في العراق ، بواسطة التأثير في توجيه النشاط الاقتصادي من جهة ورسم سياسة ضرائبية مناسبة واستعمال وسائل الرقابة الائتمانية من جهة أخرى وهما عاملان ضروريان لتوجيه الاستثمار حيث يمكن بهذه الوسائل التأثير في حجم الأنفاق الكلي الفعال في المجتمع وكذلك تحقيق ثبات نسبي في الأستار . نستطيع القول أن الأدوات النوعية أو الأدوات المباشرة هي الأكثر استخداما لأجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المرسومة من قبل السياسة النقدية قبل عام ٢٠٠٣. شهدت السياسة النقدية في تلك الفترة خضوعا إلى قرارات السلطة السياسية خصوصا فيما يتعلق بسياسة الإصدار النقدي ( سياسة النقد الرخيص ) المتبعة حيث إن البنك المركزي كان يمثل ( الرفعة المالية ) لتمويل عجز موازنة الدولة دون قيود وبشكل مفرط مما نتج عنه زيادة في نسب التضخم وارتفاع المستوى العام للأسعار مع نمو عرض النقود بصورة كبيرة<sup>2</sup>.

---

1 د. علي توفيق الصادق ، وآخرون ، السياسات النقدية في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، معهد السياسات الاقتصادية ، أبو ظبي ، 1396 ، ص 126 .  
2 عبد المنعم السيد علي ، اقتصاديات النقود والمصارف ، ج ٢ ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، الجامعة المستنصرية ، الطبعة الثانية - ١٩٨٩ ، ص ٣٨٢ .

من أجل الخروج من حلقة ومحاولة تصحيح الاختلالات الهيكلية التي عصفت بالاقتصاد الوطني، وذلك من أجل ضمان نوع من الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على التوازنات النقدية الداخلية و الخارجية، سعت السلطات العامة في العراق إلى إعادة تقييم شامل لدور السياسات الاقتصادية المعتمدة في بناء ورسم مستقبل للاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق تفعيل وسائل تلك السياسة الاقتصادية العامة وتحديد أهدافها النهائية بدقة وبأولوية مسبقة التحديد، بعيداً عن أي خلفيات أو مصالح، وفتح المجال الواسع أمام السلطات النقدية لاتخاذ القرارات المثلى وفي الفترات المناسبة لذلك.

من هنا كان لزاماً على الدولة إعادة تنظيم هيكل وعمل النظام المصرفي ككل من خلال وضع أسس مضبوطة وقواعد منصوصة قانونياً وتطبيق الإجراءات بصرامة تامة فيما يخص التدابير العقابية، من أجل إعطاء السلطات النقدية في البلاد الحرية في رسم السياسة النقدية والتحكم في حجم الائتمان وتوجيهه المسار الأمثل بين مختلف القطاعات من دون مفارقة أو تفضيل.

### **المطلب الثاني / مسار السياسة النقدية في العراق**

**مسار السياسة النقدية في العراق:** إن المرحلة الانتقالية التي عرفها الاقتصاد العراقي من خلال تبني نظام اقتصاد السوق كان لها أثر كبير على تطور الأوضاع والمؤشرات النقدية الداخلية، من خلال فرض صندوق النقد الدولي عدة إجراءات صارمة في مقدمتها إعادة تقييم لقيمة الدينار العراقي بتخفيضه بمعدلات كبيرة، ضف إلى ذلك تحول تطبيق البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية من شكلها المباشر إلى استخدام الأدوات غير المباشرة في إدارة الائتمان وتوجيهه، وكلها إجراءات وتدابير تدفعنا للتساؤل عن مدى تغير طبيعة تطبيق السياسة النقدية شكلاً و مضموناً بعد تغير التوجه الاقتصادي.

- ❖ تسيير إداري لمعدلات الفائدة المثبتة عند مستويات دنيا.
- ❖ تسيير نقدي إداري لين يوحى بالخضوع التام للسلطة النقدية إلى السلطة السياسية وأجهزتها.
- ❖ عرض نقدي خارجي غير مرتبط بالنشاط الاقتصادي وتابع كلياً لرغبة زبائن القطاع العمومي.
- ❖ طلب القرض غير مرّن لمعدلات الفائدة.
- ❖ الدور المهم للبنك المركزي العراقي في إعادة تمويل البنوك.
- ❖ تأطير القروض الذي يشكل الأسلوب المفضل لتنظيم النشاط النقدي للبنوك.

## الخاتمة:

من خلال تتبع مسار السياسة النقدية وكذا معدلات النمو الاقتصادي بالمقابل مع تطور أداء الاقتصاد الوطني نتيجة تغيير التوجه الاقتصادي، من اقتصاد موجه مركزي معتمد على التخطيط تحت رعاية تامة من قبل القطاع العام نحو تبني نظام اقتصاد السوق الذي نادى بضرورة تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية فاتحة المجال أمام الخصخصة والاستثمار الأجنبي في ظل سيادة قانون السوق وفقا لقوى العرض والطلب كأحد دعائم هذا النظام الجديد بالنسبة للسلطات العراقية، التي اتخذت خطوة التغيير والتعديل والإصلاح بمشاركة أطراف أجنبية ممثل في صندوق النقد الدولي ولكن ذلك اقتضى العديد من الإجراءات النقدية والنقدية على غرار تخفيض قيمة العملة ورفع الدعم على الأسعار وغيرها من الشروط. وكان الهدف من كل ذلك هو سعي السلطات العامة إلى رسم سياسة اقتصادية بمختلف وسائلها وأدواتها تصبوا إلى ضمان الاستقرار النقدي وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية ومنه الوصول إلى تسجيل معدلات نمو اقتصادية موجبة نوعا ما. ولكن التحدي الذي وقف ولا يزال يمثل الهاجس أمام السلطات النقدية هو إتباع إستراتيجية نقدية تضمن تقليص الفجوة والفارق بين حجم وكمية النقود المصدرة والمتداولة ومستوى النمو الاقتصادي الحقيقي، وهي الإشكالية التي تسعى دوما إلى إيجاد حلول لها.

## الاستنتاجات

1. لم تستطع السياسة النقدية في ادواتها المباشرة النوعية من السيطرة على الوضع الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي في بناء واعمار البنى التحتية وكذلك المؤسسات الاقتصادية العراقية بسبب الحصار والحروب المتتالية والأزمات الاقتصادية .
2. استطاعت السياسة النقدية في استخدام ادواتها غير المباشرة بعد التغير السياسي في العراق وذلك من خلال البحث على النمو حيث لم تؤثر في النمو وكذلك في التنمية الاقتصادية .
3. ادت السياسة النقدية في رفع سعر الفائدة للقروض والايداعات من مزادات البنك العراقي وهذا يؤدي الى دعم النمو الاقتصادي .
4. لم تكن هناك اصلاحات حقيقية في الوضع الاقتصادي في العراق من خلال تطبيق السياسات الاقتصادية التي تتلائم مع الوضع الاقتصادي في العراق .

## التوصيات

1. ان الاقتصاد العراقي يعاني من اختلافات هيكلية في النمو الاقتصادي ولمعالجة هذه الاختلافات لا بد من مظافة الجهود للسياسات الاقتصادية الكلية الى جانب السياسة النقدية لتحقيق النمو الاقتصادي .
2. ضرورة مشاركة البنك المركزي العراقي في صياغة واعداد وتمويل وتنفيذ الخطوط الاقتصادية التي تعمل على تحقيق رفع مستوى النمو الاقتصادي وكذلك التنمية الاقتصادية
3. التنسيق بين البنك المركزي والسياسة النقدية والسياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وكذلك لرفع مستوى التنمية والنمو الاقتصادي .
4. يجب اتخاذ سياسة نقدية رصينة وكذلك نظريات نمو اقتصادية تتماشى او تتسجم مع الوضع الاقتصادي في العراق والتخطيط الى النمو الاقتصادي وفق الواقع الاقتصادي .

## 5. المصادر والمراجع

### أولاً/ المصادر العربية:

- (1) أحمد أبو الفتوح علي الناقه – "نظرية النقود والأسواق النقدية - مدخل حديث"- مكتبة الإشعاع الفنية- الإسكندرية- الطبعة الأولى 2001.
- (2) إسماعيل محمد هاشم- "مذكرات في النقود والبنوك"- دار النهضة العربية للطباعة والنشر- بيروت- الطبعة الأولى 1996.
- (3) بسام الحجار- "الاقتصاد النقدي والمصرفي"- دار المنهل اللبناني- بيروت- طبعة أولى 2006.
- (4) بقبق ليلي اسمهان- "ميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية في الاقتصاديات السائرة في طريق النمو والانتقالية نحو اقتصاد السوق- حالة الاقتصاد الجزائري"- رسالة ماجستير- تلمسان- دفعة 2003- ص63.
- (5) بلعزوز بن علي- "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- الطبعة الثالثة 2008.
- (6) حازم البيلاوي- "دليل الرجوع العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي"- الدار المصرية اللبنانية- القاهرة- الطبعة الأولى 1995.
- (7) حمان بن عبد الفتاح – "محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف لـ FMI- حالة الجزائر"- رسالة ماجستير- - جامعة العراق 1997.
- (8) حمدي زهير شامية- "النقود والمصارف"- دار زهران للنشر- عمان- الطبعة الأولى 1993
- (9) رحيم حسين- "النقد والسياسة النقدية في إطار الفكرين الإسلامي والغربي"- دار المناهج للنشر والتوزيع- عمان- طبعة أولى 2006.
- (10) زكريا الدوري و ديسري السامرائي- "البنوك المركزية والسياسات النقدية"- دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع- عمان- طبعة 2006.
- (11) سهير محمود معتوق- "النظريات والسياسات النقدية"- الدار المصرية اللبنانية- القاهرة- الطبعة الأولى 1989.
- (12) صبحي تادريس قريصة –"النقود والبنوك"- دار النهضة العربية للطباعة والنشر- بيروت- طبعة 1984.
- (13) طيبة عبد العزيز و بلعزوز بن علي- " السياسة النقدية واستهداف التضخم في العراق خلال الفترة 1990- 2006"- جامعة الشلف.
- (14) عادل أحمد حشيش- "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"- الدار الجامعية للنشر- بيروت- طبعة 1992.
- (15) عادل أحمد حشيش- "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"- دار الجامعة الجديدة للنشر- مصر- طبعة 2004.
- (16) عبد القادر محمد عبد القادر عطية- "اتجاهات حديثة في التنمية"- الدار الجامعية- الإسكندرية- طبعة 2003/2002.
- (17) عبد المجيد قدي- "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية- دراسة تحليلية تقييمية"- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر- الطبعة الثانية 2005.
- (18) عبد المطلب عبد الحميد- "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)"- مجموعة النيل العربية للنشر- القاهرة- 2003.

- (19) عبد المنعم السيد علي و د. نزار سعد الدين العيسى – "النقود والمصارف والأسواق النقدية" - دار الحامد للنشر- عمان- الطبعة الأولى 2004.
- (20) عبد المنعم مبارك و أحمد علي الناقه- "النقود والصيرفة والنظرية النقدية"- الدار الجامعية للنشر- بيروت- طبعة 1998.
- (21) كمال أمين الوصّال و محمود يونس- "اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق النقدية" - الدار الجامعية للنشر- الإسكندرية- طبعة 2004
- (22) لحول عبد القادر ، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في العراق ، خلال الفترة " 1990- 2006 ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير- جامعة سعيدة.
- (23) مبارك بوعرشة- "السياسة النقدية وأثار تخفيض العملة الوطنية"- مجلة العلوم الإنسانية- قسنطينة- عدد 02 سنة 1999.
- (24) محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد- "النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية"- مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر- الإسكندرية- طبعة 1998.
- (25) محمد ناجي حسن خليفة- "النمو الاقتصادي- النظرية والمفهوم"- دار القاهرة للنشر- القاهرة – 2001.
- (26) ناظم محمد نوري الشمري- "النقود والمصارف والنظرية النقدية"- دار زهران للنشر والتوزيع- عمان- الطبعة الأولى 1999.